انعكاسات سياسة الحصار الإسرائيلي على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة

د. سمير مصطفى أبو مدلله

أستاذ الاقتصاد المشارك- جامعة الأزهر غزة

٢٠١٧

المنارة للاستشارات

www.mar

المنارة للاستشارات
www.mar

ملخص الدراسة:

خلفت سياسة الحصار الممنهجة من قبل الاحتلال الإسرائيلي وضعاً صعباً تمخض عنه نتائج تكاد أن تكون كارثية على مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية.هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم الحصار الذي قامت إسرائيل بفرضه على قطاع غزة، وتوضيح الآليات المستخدمة لتحقيق ذلك، واستعراض المراحل والتطورات للحصار عام ٢٠٠٠ وحزيران/يونيو من عام ٢٠٠٧، ومن ثم تحليل أهم الآثار الناجمة عن الحصار والمنعكسة على مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

توصلت الدراسة إلى أن الحصار المفروض على القطاع قد ترتب عليه تراجع في المؤشرات الاقتصادية، حيث سرى مفعول ذلك على الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه وضعف القطاعات الإنتاجية والبني التحتية وغيرها، وكذلك في المؤشرات الاجتماعية حيث أدى إلى زيادة معدلات البطالة والفقر وتراجع مستوى التعليم والصحة وغيرها.

وأوصت الدراسة بضرورة رفع وإزالة الحصار عن قطاع غزة، وبذل الجهود لإعادة إنشاء وتوحيد الشبكات الاجتماعية والإنتاجية بين شطري الوطن، وضرورة تشكيل حكومة موحدة في الضفة الغربية وقطاع غزة بصلاحيات شاملة، وكذلك تمكين المسئولين من رسم السياسات العامة الفلسطينية واستخدام كامل أدوات السياسة الاقتصادية من أجل تحقيق انتعاش ونمو في الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام.

المنارة للاستشارات
www.mar

The Abstract

The Israeli occupation systematic blockage policies resulted hard situations over Gaza strip which affected all economic and social aspects, the study mainly aimed to identify the concept of blockage which implied by the Israeli occupation over Gaza Strip. Also to elaborate the stages and development of the blockage from 2000-June 2007, them analyzing the most important effects of that blockage which was reflected among different economic and social indexes.

The study concluded the implied blockage over Gaza Strip lead to backward in economic indexes such as GDP, GDP per capita, production sector and the infrastructures. Also there was an effect in social indexes such as an increase unemployment and poverty rates, and a backward in education and health services.

The study recommend to end the blockage and making social and production connections between Gaza Strip and West Bank, also to form a unified government that has a full power, another recommendation there is a necessary to empower administrators in order to design policies that lead to economic growth in Palestine.

المنارة للاستشارات
www.mar

مقدمة

لا يزال اقتصاد قطاع غزة يعاني من سياسة الإغلاق والحصار الإسرائيلي المستمرة منذ زمن بعيد، والتي أصبحت أكثر تشدداً منذ عام ٢٠٠٠ وتزايدت مع بناء الجدار الفاصل عام ٢٠٠٢، وبعد انسحاب إسرائيل عام ٢٠٠٥ من القطاع ساءت الظروف الاقتصادية، إذ استمرت سيطرة إسرائيل على المجال الجوي والبحري والبري الخاص بالقطاع، وفي عام ٢٠٠٧ زادت حدة ووتيرة القيود لتتحول إلى حصار شامل عزل قطاع غزة بأكمله عن العالم الخارجي.

وعلى الرغم من أن السنوات خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٥ قد حملت في ثناياها بعضاً من التخفيف، تمثل في زيادة كميات البضائع التي سمح بدخولها وخرجها من قطاع غزة لأغراض تجارية وازدياد محدود للغاية لعدد الفلسطينيين الذي سمح لهم بالمغادرة عبر معبر إيرز، الّا أن الحصار ما زال قائماً وآثاره ما زالت حاضرة إلى الآن.

مشكلة الدراسة:

يمكن صياغة مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيسي التالي:

ما هو أثر الحصار على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة؟

فرضيات الدراسة:

١- أثر الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة والذي يعتبر يمثل عقاباً جماعياً طال كافة شرائح الشعب وله تأثيره مأساوي على حياة المواطنين.

المنارة للاستشارات
www.mar

٢- تأثرت المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بالحصار المفروض على قطاع غزة بشكل سلبي للغاية.

أهداف الدراسة:

١- توضيح مفهوم الحصار وآلياته ومراحل تطوره.

٢- استعراض وتحليل أهم آثار الحصار الإسرائيلي على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

أهمية الدراسة:

١- تسليط الضوء على انعكاسات الحصار الإسرائيلي على مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، ودوره في توضيح مدى التدهور الحاصل في اقتصاد قطاع غزة وأهمية ووضع حد لهذا الحصار.

٢- تكتسب الدراسة أهميتها من استعراضها لأكبر قدر ممكن من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المتأثرة بالحصار الإسرائيلي، كونه مفروض منذ ٩ سنوات ولا زالت مفاعيله نافذة.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم التعرض إلى المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية واستعراضها بشكل يعكس واقعها وتأثير الحصار عليها، اعتمادا على البيانات المنشورة في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية والتقارير الدولية والوازنة وذات الصلة.

أولاً الحصار: المفهوم والآليات والمراحل

١. مفهوم الحصار

يعرف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الحصار بأنه "جملة الإجراءات التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي والتي يتم بموجبها أو

المنارة للاستشارات
www.mar

بفعلها المباشر أو تأثيرها توقف أو شلل كلي أو جزئي للحركة وتنقل الأشخاص والبضائع بين التجمعات في المحافظات الفلسطينية، وبين المحافظات نفسها، وبين الأراضي الفلسطينية والعالم الخارجي وإسرائيل من جهة أخرى، بما في ذلك الصعوبات التي نجمت عن التوقف الجزئي أو الكلي لحركة المعابر البرية أو البحرية أو الجوية" (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٤، ص٢٠)

ويلاحظ من التعريف أنه يركز فقط على تنقل الأشخاص والبضائع، وعليه يجدر التمييز هنا بين مفهومي الحصار والإغلاق، حيث أن الحصار أعم وأشمل ويتضمن العديد من الآليات التي يعتبر الإغلاق واحدة منها، حيث شملت الفترات التي تفتح فيها المعابر العديد من الإجراءات والقيود المعقدة التي تطالب إسرائيل بتنفيذها، مما يعيق تدفق البضائع من وإلى قطاع غزة، وبذلك نتفق مع أن الحصار بالمفهوم الشامل يعني "كافة الإجراءات والقرارات التي تتخذها السلطات الإسرائيلية بحق الأراضي الفلسطينية وتؤثر على أي نشاط اقتصادي (العجلة، ٢٠١١، ص٢٠-٢١).

ويمكن إضافة القول أن شمولية الحصار كعقاب جماعي ممنهج يتجاوز ما هو معلن عنه من قبل حكومات إسرائيل المتعاقبة -أي الذرائع والحجج الأمنية-، فمن الجلي بأن الحصار يهدف مباشرة إلى تدبر إمكانات إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وتكريس أمراً واقعاً يتم بموجبه عملية فصل وعزل كامل بين شطري الوطن الفلسطيني، والأبعد من ذلك ووفقاً للتقديرات الأممية فإن قطاع غزة لن يكون في عام ٢٠٢٠ قابلاً للحياة الآدمية.

المنارة للاستشارات
www.mar

٢. آليات الحصار

يمكن إجمال أهم آليات الحصار التي اتبعها الاحتلال الإسرائيلي في النقاط التالية:

أ- مجموعة الإجراءات التي شكلت "شبه الاتحاد الجمركي": حيث كانت هذه الإجراءات طوال فترة الاحتلال تسمح بانتقال السلع والأيدي العاملة بين الاقتصاد الفلسطيني والإسرائيلي في إطار فرض قيود غير متبادلة، وكانت الصادرات والواردات تخضع لتدابير معقدة مثل إصدار شهادات استيراد وتصدير من خلال أوامر عسكرية، وفرض حدود على كميات وأنواع المواد الخام المسموح دخولها للضفة الغربية وقطاع غزة وغيرها من الإجراءات، مما أدى إلى نشوء علاقات تجارية غير متكافئة وضغط ضريبي وقيود تنظيمية وتقليص في إمكانيات الوصول إلى لموارد الطبيعية (الأونكتاد، ٢٠٠٦، ص١٢).

ب- إضفاء الطابع الرسمي على شبه الاتحاد الجمركي، وذلك بموجب شروط بروتوكول باريس الاقتصادي، والواقع أبعد من أن تكون العلاقة الاقتصادية الفلسطينية الإسرائيلية اتحاد جمركي، إذ تعززت علاقات السيطرة والتبعية (العجلة١، ٢٠١١، ص٨).

ج- إغلاق متكرر وشامل: يتسم الحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة بأنه حصار شامل (بري، جوي، بحري) حيث تسيطر مصر على معبر واحد وتتحكم إسرائيل بالمعابر الأخرى، والتي اتبعت إسرائيل سياسة الإغلاق أمام السلع والخدمات وحركة الأفراد (جمعية التنمية الزراعية، -، ص١). إضافة إلى بناء الجدار الفاصل مما أدى إلى تجزئة الموارد الاقتصادي للضفة الغربية وقطاع غزة وتقليص القدرات

المنارة للاستشارات
www.mar

والإمكانيات الإنتاجية فيهم (البنك الدولي، ٢٠٠٧، ص١)، وقامت بإغلاق المعابر التجارية في وجه الاستيراد والتصدير ومنعت دخول المواد الخام اللازمة للصناعة أو لقطاع البناء والتشييد (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، ٢٠٠٧، ص٢).

د- تخفيض كميات البنزين والديزل وغاز الطهي والوقود الصناعي المستعمل في تشغيل محطة توليد الكهرباء الوحيدة في القطاع (الأوتشا، ٢٠٠٩، ص٢)، وهذا التقليص في الكميات أدى إلى نقص دائم في الكهرباء مما أثر سلباً على حياة السكان وعلى عمل أجهزة شبكات المياه والصرف الصحي والصحة والبني التحتية كافة (غيشاه، ٢٠٠٩، ص٥).

ه- قيود على تحويل الأموال إلى البنوك في قطاع غزة، وحظر دخول الشيكل والعملات الأخرى والتعامل مع البنوك الإسرائيلية (الأوتشا، ٢٠٠٩، ص٢).

و- إلغاء الكود الجمركي الخاص بقطاع غزة (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، ٢٠٠٧، ص٢).

ز- تخفيض ملموس لمناطق صيد السمك والأراضي الزراعية التي يمكن للفلسطينيين الدخول إليها (الأوتشا، ٢٠٠٩، ص٢)، ويقدر حوالي ٣٥% من الأراضي الحدودية المقيد الوصول إليها هي أراضي صالحة للزراعة (الأوتشا، ٢٠١٠، ص١٠).

ح- شملت عملية إحكام خنق اقتصاد القطاع سياسة تجريف الأراضي الزراعية وتدمير الممتلكات الزراعية، وخلق واقع مشوه للقطاع الزراعي غير قادر على تحقيق أي تطور أو نمو، وتدمير المنشآت الزراعية وشبكات الري الزراعي ومضخات المياه وغيرها، فضلاً عن فرض قيود

المنارة للاستشارات
www.mar

صارمة على توريد احتياجات القطاع الزراعي من مواد خام ومعدات زراعية (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ٢٠١١، ص٤).

ط- تجميد تحويل ما يعرف بإيرادات المقاصة وهي عائدات الضرائب المستحقة للسلطة الفلسطينية والتي تجيبها إسرائيل نيابة عنها(البنك الدولي، ٢٠٠٧، ص١)، حيث شكلت حوالي ٧٠,٨% من الإيرادات المحلية للسلطة خلال العام ٢٠١٥ (موقع سلطة النقد الفلسطينية، http://www.pma.ps/).

ي- منع دخول عشرات السلع تحت مسمى " السلع ذات الاستخدام المزدوج"، بحجة إمكانية استخدامها لأعمال المقاومة، وهي في الغالب تستخدم في الإنشاءات والصناعة وغيرها من الأنشطة الاقتصادية المختلفة (الأونكتاد، ٢٠١٢، ص٤).

وعليه فإن الآليات والإجراءات التي اتخذتها وتتخذها السلطات الإسرائيلية إبان فترة الاحتلال وبعد اتفاق أوسلو وملحقه الاقتصادي وبروتوكول باريس، قد كبد الاقتصاد والمجتمع الفلسطيني بقيود لا حصر لها. وهذه القيود المشددة كبحت جماح النمو والتنمية الاقتصادية والمجتمعية حيث أن شبه الاتحاد الاقتصادي والجمركي لازال من يحدد آليات نشاطه ومفاعليه هم محافظ بنك إسرائيل المركزي ووزارة المالية الإسرائيلية مضافاً إليهما وزارتي التجارة والدفاع.

٣. المراحل والتطورات

أ. الحصار من العام ٢٠٠٠ حتى حزيران/يونيو من العام ٢٠٠٧

قامت سلطات الاحتلال بعد عام ١٩٦٧ ببذل كل الجهود الممكنة لتكييف البني الإنتاجية الفلسطينية بما يتلاءم مع مختلف السياسات الاقتصادية

المنارة للاستشارات
www.mar

الإسرائيلية حيث أصبح الاقتصاد الفلسطيني اقتصادا تابعا خاضعا لمتطلبات السوق الإسرائيلي الأكثر تطورا، وقد وفر اتفاق باريس الاقتصادي والبروتوكولات الملحقة به العديد من الميزات لإسرائيل لتمكنها من السيطرة على السوق والتجارة الفلسطينية والتي حالت دون تحقيق أي نمو أو تنمية اقتصادية حقيقية (دوّاس، ٢٠٠١، ص٩).

تسلمت السلطة الفلسطينية اقتصاداً منهكاً تابعاً حاولت النهوض به في خلال أولى سنوات تسلمها له، لكن سرعان ما تدهورت الحياة الفلسطينية عامة الاقتصادية خاصة، إذ وبفعل الانتفاضة في الربع الأخير من العام ٢٠٠٠ تعرضت الأراضي الفلسطينية إلى حصار وإغلاق كان الأشد منذ عام ١٩٦٧ والذي كشف عن حالة الانكشاف الاقتصادي الفلسطيني وعدم قدرته على الصمود تجاه الحصار الإسرائيلي، ويعزى ذلك إلى التبعية الشاملة في كافة السياسات المالية والنقدية والتجارية وبالتالي السياسات التنموية، حيث قامت إسرائيل بفرض إغلاقاً شاملاً وداخلياً عمل على فصلها عن العالم الخارجي، من إغلاق وحصار وفصل الضفة الغربية عن قطاع غزة وعن القدس، وفرض قيود على حركة الأفراد والسلع وتداول رأس المال، مما أثر سلبا على مختلف القطاعات الاقتصادية من الضفة والقطاع من توقف التبادل التجاري وإصابة كافة القطاعات الاقتصادية والإنتاجية بالشلل التام (دوَاس، ٢٠٠٨، ص ٩٨)، وتعتبر الفترة بين أيلول ٢٠٠٠ ومنتصف يوليو٢٠٠٧ من أصعب الأعوام قياساً بسابقها، إذ بلغت أيام إغلاق المعابر التجارية لقطاع غزة ٧٦٩ يوماً خلال الفترة ٢٠٠٠- ٢٠٠٦ (العجلة، ٢٠١١، ص٢٧).

حقق الناتج المحلي الإجمالي تراجعا في ٢٠٠٠ خلال سنوات الانتفاضة ليصل إلى ١١٣٤,٨ مليون دولار في عام ٢٠٠٢ مقارنة ب ١٤٦٩,٦ مليون

المنارة للاستشارات
www.mar

دولار عام ١٩٩٩ ما قبل الانتفاضة، أي أن الناتج انخفض حوالي ٢٢,٧٨% (موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، http://www.pcbs.gov.ps/).

وأخذت نسبة البطالة في قطاع غزة بالتذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً حتى حققت أعلى معدل لها خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦ حوالي ٣٧,٩% تحديداً عام ٢٠٠٠، وانخفضت لتصل إلى ٣٤,٨% عام ٢٠٠٦ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٦، ص ٥٩)، وكذلك معدلات الفقر في القطاع، فقد أخذت بالتزايد لتصل إلى أعلى معدل لها عام ٢٠٠٢ حوالي ٦٨% مقارنة ب ٣٢% عام ١٩٩٩ أي أنها ارتفعت قرابة ١١٢,٣%، ثم أخذت بالتذبذب لتصل إلى ٣٠% عام ٢٠٠٦ (حلس، ٢٠١٣، ص ٥١).

أضف إلى ما سبق التدهور الذي أصاب القطاعات الاقتصادية ككل والاستثمارات الخاصة وغيرها، بسبب إجراءات وسياسات الحصار المتبعة من قبل قوات الاحتلال التي حالت دون وصول المواد الخام والأدوات اللازمة لعمل القطاعات المختلفة، فضلاً عن تجريفها للأراضي الزراعية وسيطرتها على الموارد المائية والاقتصادية وغيرها.

ب. الحصار الشامل في حزيران/يونيو ٢٠٠٧

كان عام ٢٠٠٧ نقطة تحول جديدة زادت فيها حدة وتيرة القيود لتتحول إلى حصار شامل عزل قطاع غزة بأكمله عن العالم الخارجي،وذلك على إثر سيطرة حركة حماس على القطاع، وبتاريخ ٢٠٠٧/٩/١٩ تم اعتبار قطاع غزة كياناً معادياً، حيث أغلقت إسرائيل كافة المعابر الحدودية أمام حركة الأفراد والسلع، ولم تتوقف إجراءات إسرائيل عند هذا الحد، بل طالت احتياجات شعب غزة من الغاز والمحروقات ومواد البناء اللازمة للقطاعات

المنارة للاستشارات
www.mar

الاقتصادية المختلفة، من قطاع زراعي وصناعي وبناء وإنشاءات ونقل وغيرها، مما تسبب بشلل تام في اقتصاد القطاع.

تسع سنوات من الحصار الاقتصادي وثلاث عمليات عسكرية كبيرة خلال ٧ سنوات تسببت بإلحاق دمار هائل في الاقتصاد الغزي، من تدمير البنية التحتية والموارد والقاعدة الإنتاجية، والتأثير على المرافق الزراعية والصناعية والتجارية وغيرها، ورفع معدلات البطالة ومعدلات الفقر، وتوقف عمليات الإنتاج على نطاق واسع، والكثير من الآثار السلبية التي انعكست سلباً على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة التي استوجبت الوقوف عليها واستعراضها.

ثانياً: المؤشرات الاقتصادية

١. القطاع الزراعي

يعتبر القطاع الزراعي أحد أهم القطاعات الاقتصادية الإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني، حيث يلعب دوراً مهماً في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي واستيعاب العمالة، لكن على الرغم من ذلك فإنه قطاع لا يحظى بالاهتمام المطلوب ولا يقوم بدوره داخل الاقتصاد نتيجة للتحديات الكبيرة التي يواجهها، ولدى مراجعة الإحصاءات المنشورة في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني نجد أنه خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٤ لم يتجاوز مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في غزة نسبة ١١%، بل وانخفضت لتصل إلى ٥,٢% عام ٢٠١٤ (موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، http://www.pcbs.gov.ps/)، وهذا يدل على ضعف هذا القطاع وعدم الاهتمام به وضعف مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وضعف القاعدة الإنتاجية، وتأثره بالاعتداءات والسياسات الإسرائيلية ضد قطاع غزة. ناهيك

المنارة للاستشارات
www.mar

عن الخسائر التي لحقت به جراء الاعتداءات العسكرية المنفذة ضد قطاع غزة، حيث ذكر تقرير للأونكتاد أن مجموع الأضرار التي لحقت بالزراعة في العملية العسكرية الأخيرة يوليو ٢٠١٤ تقدر ب ٥٥٠ مليون دولار، و ٢٢٠ بئر زراعية تم تدميرها أو تضررت ضرراً جسيماً، ولا يقل عن ٤٠٠٠ شخص عامل في قطاع الزراعة تأثر بسبب الأضرار التي لحقت بالأراضي الزراعية (الأونكتاد، ٢٠١٥، ص١٤).

ولا يمكن إغفال أن الحصار قد أثر سلباً على هذا القطاع، ونذكر فيما يلي مجموعة من الآثار المرتبطة بالحصار، والتي عملت على تراجع مساهمة القطاع الزراعي في غزة بشدة في الاقتصاد بشكل عام:

أ- تآكل القاعدة الإنتاجية وتدمير البني التحتية، وذلك بسبب فرض الحصار الشامل ومنع المزارعين من الوصول إلى أراضيهم والموارد الطبيعية، وذكر تقرير للأونكتاد عام٢٠١٢ أن الأراضي الفلسطينية تعمل الآن بأقل من ثلثي رأس المال المادي في عام ١٩٩٨.

ب- مصادرة الأراضي الزراعية والموارد المالية وفرض قيود على حركة العمالة أدت إلى تحوّل عام نحو قطاع الخدمات كمصدر بديل للتشغيل.

ج- انخفاض فرصة هذا القطاع في الحصول على التمويل اللازم، بسبب معاملة الجهات المانحة للقطاع الزراعي على أنه ضعيف (الأونكتاد١، ٢٠١٢، ص٤ وص٨).

د- عمل الحصار على تقييد المدخلات الإنتاجية للزراعة من بذور وأسمدة ومبيدات ومعدات وآلات (الديرواي، ٢٠١٤، ص٣٩١).

ه- تضرر القطاع الزراعي من القيود المفروضة على حركة السكان الفلسطينيين ونقل البضائع، إذ حالت دون وصول المزارعين إلى

المنارة للاستشارات
www.mar

أراضيهم لممارسة أعمالهم وتسويق واستيراد وتصدير المنتجات والمدخلات الزراعية.

و- التأثير السلبي للحصار على المنتجات الزراعية القابلة للتلف والمحدودة الصلاحية، والسيطرة على الموارد المائية، مما أدى إلى زيادة تكاليف الإنتاج وعمل على تآكل أرباح المنتجين الفلسطينيين نظراً لعدم قدرة منتجاتهم على منافسة مثيلاتها الإسرائيلية (الأونكتاد، ٢٠١٢، ص١٥).

ز- تضاؤل الإنتاجية جراء القيود المفروضة على المدخلات المستوردة وعدم توفير الائتمان (الأونكتاد، ٢٠١٢، ص١٩).

ح- تراجع الصيد بشكل كبير، حيث لا يسمح بالصيد قبالة سواحل غزة الّا على امتداد ٣ أميال فقط زادت منذ ٢٠١٢ إلى ٦ أميال بحرية بدلاً من مسافة ٢٠ ميل المنصوص عليها في اتفاق باريس الاقتصادي، حيث أن تحديد المسافة الضيقة عملت على نضوب وانخفاض العائد من أنشطة الصيد.

ط- ارتفاع معدلات البطالة، إذ لم يعد قطاع الزراعة قادراً على استيعاب العمالة، حيث عمليات الإغلاق الداخلي والخارجي وفقدان الأرض الخصبة ونقص القدرة على الوصول إلى ما تبقى من الأراضي الزراعية قد قلص من قدرة هذا القطاع على توفير فرص عمل جزئي متدني الإنتاجية كما كان قبل الحصار (الأونكتاد، ٢٠٠٩، ص٣).

وبذلك يجب إزالة القيود المفروضة على قطاع غزة من قبل الاحتلال، وخاصة على قطاع الزراعة، وإتاحة الفرص للوصول إلى الأراضي الزراعية والأسواق والموارد المائية، إضافة إلى ضرورة تحسين وتطوير البني التحتية وزيادة الاستثمارات في الهياكل الأساسية، فضلاً عن دور السلطة الفلسطينية

المنارة للاستشارات
www.mar

في ضرورة اتخاذ الإجراءات التصحيحية وزيادة حصة هذا القطاع في الموازنة وزيادة الدعم المقدم من الدول المانحة له، من أجل إعادة إنعاش القطاع الزراعي وتحسين نسب مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة دوره في تخفيض معدلات البطالة.

هكذا وبجانب الإجراءات الإسرائيلية الهادفة إلى أضعاف السكان وتمسك الفلسطينيين بالأرض، فإن عدم ايلاء السلطة الفلسطيني الاهتمام المطلوب في تقديم التقديمات الاجتماعية كتأهيل الطرق والأسمدة والأدوية ومراكز تأهيل وتدريب... الخ، وكذلك عدم قيام البنك بإتباع تسهيلات ائتمانية وقروض ميسرة للمزارعين، فإن كل هذه المعوقات تساهم في تدني نسب مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي وفي استيعاب قوة العمل، علماً بأن الأرض للفلسطيني ليست وحسب مصدراً للرزق والعيش، بل إنها تعني الوطن أيضاً، فالشعب الفلسطيني ليس بصدد البحث عن وطن بديل أو هجرة جماعية لبلدان الشتات في العالم.

٢. القطاع الصناعي

يعتبر القطاع الصناعي من القطاعات الاقتصادية الإنتاجية الهامة التي لها دور فعّال في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، وله دور في تخفيض معدلات البطالة وتحسين وضع الميزان التجاري. وتُظهر البيانات المنشورة في الجهاز المركزي للإحصار الفلسطيني ضعف دور القطاع الصناعي في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي في غزة، حيث نلاحظ انخفاض القيمة المضافة لقطاع الصناعة منذ العام ٢٠٠٦ حيث انخفضت بنسبة ٣٥,٤% مقارنة بعام ٢٠٠٥، وحوالي ٥٣,٤% عام ٢٠٠٧ مقارنة بنفس العام، وكان أعلى معدل مساهمة للقطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة تحقق عام ٢٠١٠

المنارة للاستشارات
www.mar

وبلغ حوالي ١٢,٦%، وحققت أقل معدل عام ٢٠١٤ والذي بلغ ٨,٧% بسبب الاعتداء العسكري الأخير على قطاع غزة، وبذلك فإن هذا القطاع أيضاً لا يحظى بالاهتمام المطلوب ويتأثر بالسياسات والعمليات العسكرية الإسرائيلية من حصار وقيود وتدمير للمنشآت الصناعية والبني التحتية والقاعدة الإنتاجية (موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، http://www.pcbs.gov.ps/)، ونضيف أنه منذ بدء الحصار عام ٢٠٠٧ أغلقت حوالي ٩٠% تقريباً من ٣٩٠٠ منشأة صناعية في غزة، وتوقفت عن العمل بصورة دائمة أو مؤقتة، وكان القطاع الصناعي يقوم بتشغيل حوالي ٣٥٠٠٠ عامل، وبسبب عدم تصدير أي سلعة صناعة منذ ذلك الوقت أصبح القطاع الصناعي يشغل حوالي أقل من ٣٠٠٠ عامل أي ما يقارب ٩% عام ٢٠٠٧ (الأونكتاد١، ٢٠١٢، ص٢٢)، ونشير أنه في الاعتداء الأخير على قطاع غزة قد لحق أضرار بالقطاع الصناعي تقدر ب ٢٠٠ مليون دولار (العجلة، ٢٠١٤، ص١٤٥).

وعليه فإن للحصار ولسياسات الاحتلال آثار سلبية عديدة على قطاع الصناعة في غزة أدت إلى تراجعه، وذلك من خلال (الأونكتاد١، ٢٠١٢، ص١٠):

أ- تقييد تطور الصناعة من خلال تحديد أنواع وكميات المواد الخام المسموح دخولها المناطق الفلسطينية لاستخدامها في الصناعات التحويلية.

ب- القيود الإسرائيلية المفروضة على الصادرات والواردات الفلسطينية مثل الإجراءات المعقدة لإصدار الشهادات.

المنارة للاستشارات
www.mar

ج- تدمير العديد من الزراعات والقاعدة الإنتاجية، مما كبد النشاط الصناعي خسائر جسيمة وعمل على تراجعه بشكل كبير، وخاصة الصناعات التي تعتمد على المنتجات الزراعية كمدخلات للعملية الإنتاجية.

د- عدم الوصول إلى المدخلات اللازمة للإنتاج، وكذلك إلى الأسواق الخارجية وأسواق الضفة الغربية.

ه- سياسة الإغراق التي اتبعتها إسرائيل في السوق الفلسطينية، حيث أغرقتها بالسلع الإسرائيلية الصنع المنخفضة السعر والجودة، مما عمل على عدم القدرة على إقامة أي صناعة فلسطينية يمكنها منافسة نظريتها من المشروعات الإسرائيلية.

و- تركيز الجهات المانحة للدعم المالي على الحالات الطارئة والمساعدات الإغاثية، دون الاهتمام بالبني التحتية والقطاعات الإنتاجية.

ز- أدى تخفيض كميات الطاقة المزودة لقطاع غزة إلى زيادة التكاليف على أصحاب الصناعات المختلفة (الأونكتاد، ٢٠١٠، ص١١).

ومن هنا فإن إزالة القيود والحصار المفروض على قطاع غزة سيعمل على وقف تدهور البنية التحتية وإعادة بنائها، وزيادة الإنتاجية للقطاع الصناعي، وزيادة استيعابه للأيدي العاملة وانعكاسه الإيجابي في تخفيض معدلات البطالة، وكذلك استيراد آلات حديثة والحصول على المواد الخام بسهولة، فضلاً عن جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع المحلية نحو القطاع الصناعي، وزيادة معدل تصدير المنتجات وأثره الإيجابي على تحسين الميزان التجاري.

المنارة للاستشارات
www.mar

٣. الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه

شهد الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة تذبذبات عديدة على اثر عدة عوامل أهمها الحصار الشامل المفروض على القطاع من إسرائيل وذلك عام ٢٠٠٧، والمتتبع للإحصاءات يجد أنه بسبب الانتفاضة الثانية وسياسة العقوبات الجماعية التي اتبعها الاحتلال قد حدث انخفاض في النمو للناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢، ثم أخذ بالانتعاش بعد ذلك ليصل إلى ١٧٩٢,٩ مليون دولار وذلك عام ٢٠٠٥، وهو ما لم يدم طويلاً، حتى أن انخفض الناتج ونصيب الفرد منه مرة أخرى من عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠٠٨، وذلك بسبب الحصار الشامل المفروض على قطاع غزة، وبلغ معدل الانخفاض في النمو للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨ حوالي ١١%، ومعدل انخفاض نصيب الفرد من الناتج خلال نفس الفترة المذكورة ١٤%، ونجد أنه في عام ٢٠٠٩ قد أخذ الناتج ونصيب الفرد منه بالتزايد لكنه بقي أدنى بكثير من مستوياته السابقة، واستمر بالانتعاش والتزايد حتى وصل الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٣ إلى ٢٠١٢,٧ مليون دولار، وهو أعلى قيمة وصل إليها خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥، وفي نفس الوقت كانت قيمة نصيب الفرد من الناتج في عام ٢٠١٣ حوالي ١١٨٢,٩ دولار وهي الأعلى منذ فرض الحصار الشامل عام ٢٠٠٧، ويعزى ذلك إلى تنفيذ مشاريع ممولة من الجهات المانحة، لكن ذلك لم يستمر بسبب ندرة المدخلات واستهداف الاحتلال لاقتصاد الأنفاق، مما أدى إلى توقف نشاط قطاعي البناء والنقل، ونتيجة للعملية العسكرية التي نفذتها إسرائيل على القطاع عام ٢٠١٤ تراجع معدل نمو الناتج بنسبة ١٥,١% ومعدل نمو نصيب الفرد منه بنسبة ١٨% مقارنة بالعام السابق، والتي تسببت في سيادة حالة من الكساد داخل الاقتصاد، ونشير هنا أنه عام ٢٠١٥ قد حقق

المنارة للاستشارات
www.mar

الناتج المحلي الإجمالي نمواً بمعدل ٧% لكنه دون مستواه السابق (موقع سلطة النقد الفلسطينية، وموقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، /http://www.pma.ps ،/http://www.pcbs.gov.ps)

وعليه يعتبر نمو الناتج المحلي الإجمالي متذبذب ومتقلب خلال الفترة محل الدراسة إذ يتوقف على الأحداث السياسية ودعم المانحين الذي يعتبر خارج عن سيطرة السلطة الفلسطينية ومن الصعب التنبؤ به، وبالتالي فإن الحصار قد أثر تأثيراً سلبياً على نمو الناتج المحلي الإجمالي، إذ تسبّب في تسجيل معدلات نمو سالبة في عدة سنوات منذ الحصار، والسنوات التي حققت زيادة في الناتج يتسم معدل نموها بالانخفاض وأنها دون المستوى السابق مقارنة مع ما قبل الحصار، وهو ما ينسحب أيضاً على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

٤. التجارة الخارجية

قبل الحصار الشامل عام ٢٠٠٧، كان حجم الصادرات عام ٢٠٠٠ يزيد عن حمولة ١٥٠٠٠ شاحنة، لكن بعد حصار عام ٢٠٠٠ منعت إسرائيل الصادرات وأخضعت التجارة مع الضفة لقيود شديدة أدت إلى توقف الصادرات من غزة بشكل يكاد يكون كاملاً، ونضيف أنه في عام ٢٠١٠ لم يتجاوز عدد الشاحنات الداخلة المحملة بالواردات في الأسبوع ٧٢٠ شاحنة أي حوالي ٢٣% من مجموع الشاحنات قبل الحصار (الأونكتاد، ٢٠١٠، ص١٠)، وفي عام ٢٠١٣ لم يصدر من المحصول الزراعي الّا حمولة ١٨٢ شاحنة (الأونكتاد، ٢٠١٤، ص٥)، ونشير هنا أنه للمرة الأولى منذ فرض الحصار عام ٢٠٠٧ تسمح إسرائيل في عام ٢٠١٥ بتصدير البضائع من القطاع وإلى إسرائيل، وقد سمحت إسرائيل قبل ذلك بتصدير كميات محدودة

المنارة للاستشارات
www.mar

خاصة بعد تخفيف جزئي للحصار عام ٢٠١١، وطرأ ارتفاع بمعدل ٦ أضعاف الصادرات من قطاع غزة مقارنة بعام ٢٠١٤، لكن في نفس الوقت تبقى هذه الصادرات لا تمثل سوى ١٤,٥% من صادرات القطاع عام ٢٠٠٥ (الأونشا، ٢٠١٦، ص١٢). وعليه، تأثرت التجارة الخارجية سلباً بالحصار، فقد عمل على تراجع الأنشطة التجارية داخل المناطق الفلسطينية، ويمكن تلخيص هذه الآثار في النقاط الآتية:

أ- تفرض إسرائيل قيوداً على واردات قطاع غزة، فلا تسمح الّا باستيراد كميات محدودة من ٦٧ سلعة فقط مقارنة ب ٤٠٠٠ سلعة قبل الحصار، ومعظمها مواد غذائية أساسية ومستلزمات الصحة والنظافة، وتشكل حوالي ٦٠-٧٠% من هذه الواردات.

ب- تقتصر الصادرات على مجموعة محدودة جداً من المنتجات مثل الزهور والورود (الأونكتاد، ٢٠١٠، ص١٠ وص١١).

ج- عزل غزة عن العالم وعن أسواقها التقليدية في الضفة الغربية وإسرائيل، التي كانت تستوعب قرابة ٨٥% من صادراتها قبل الحصار (الأونكتاد، ٢٠١٥، ص٦).

د- تشديد القيود المفروضة على الحركة بصورة مفاجئة.

ه- التأثير سلباً على الميزان التجاري، حيث تراجعت الصادرات بصورة أكبر من الواردات.

و- استخدام عوامل الإنتاج بأقل من طاقتها نتيجة الحواجز التي تعوق حركة هذه العوامل، وارتفاع تكلفتها وإحكام القيود المؤسسية والتنظيمية (الأونكتاد١، ٢٠١٢، ص١٠ وص٢٠).

المنارة للاستشارات
www.mar

ز- افتقار صادرات القطاع ذات القيمة المضافة المتدنية إلى القدرة التنافسية بسبب استمرار الحصار.

ح- عدم القدرة على الحصول على المدخلات وارتفاع تكاليف الإنتاج والنقل (الأونكتاد، ٢٠١٤، ص٥).

ط- حجز كافة البضائع المستوردة لمناطق السلطة الفلسطينية في الموانئ والمعابر، مما ترتب عليه دفع رسوم وغرامات عالية (نصر الله، ٢٠٠٣، ص٢٢).

وانطلاقا من أهمية قطاع التجارة الخارجية تظهر ضرورة العمل على إزالة الحصار والقيود، حيث أن للتجارة الخارجية دوراً هاماً في الاقتصاد الفلسطيني لا يمكن تحقيقه في ظل القيود والوضع الراهن، إذ ترتبط التجارة الخارجية بسوق العمل والقطاعات الاقتصادية الإنتاجية، أي القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، بما لهما من دور أساسي في توفير احتياجات السوق المحلية من سلع استهلاكية ومستلزمات إنتاج وتسويق المنتجات وغيرها.

٥. المالية العامة

من المعلوم أن الموازنة الفلسطينية كانت وما زالت تعاني من قصور الإيرادات في تغطية النفقات، الأمر الذي وضعها في حالة عجز شبه دائم، وبالتالي قد أثر الحصار على المالية العامة للسلطة الفلسطينية وعمق من أزمتها، حيث أثر الحصار المفروض على قطاع غزة على مساهمة غزة في مالية السلطة، فقد ساهم القطاع بما نسبته ٣% في تعزيز الإيرادات، في حين أنه تلقى حوالي ٤٣% من النفقات العامة وذلك عام ٢٠١٣ (الأونكتاد، ٢٠١٤، ص٧). إضافة إلى ذلك وبفعل الحصار الشامل وإتباع سياسة عدم تحويل أموال المقاصة المتمثلة في إيرادات الواردات الخاصة بالسلطة

المنارة للاستشارات
www.mar

الفلسطينية التي تجبيها إسرائيل نيابة عنها، اتسمت هذه الإيرادات بالتقلب وعدم الانتظام، حيث يتم احتجازها غالباً لأسباب سياسية، وبالتالي إن سيطرة وتحكم إسرائيل بهذه الإيرادات كشكل من أشكال الحصار له آثاراً سلبية تكمن في حرمان الاقتصاد الفلسطيني من ما كان من الممكن أن تساهم به هذه الإيرادات بالاستثمار أو تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية (الأونكتاد١، ٢٠١٢، ص٢١).

إن رفع الحصار عن غزة سيؤدي إلى تخفيف الضغط المالي في جانبي الموازنة العامة الفلسطينية، حيث تزيد مساهمة القطاع في الإيرادات العامة للسلطة من جهة، ويتم تقليص وضبط النفقات الموجهة نحو القطاع من جهة أخرى.

٦. إعادة الإعمار

ليس هناك شك أن للحصار آثاره وانعكاساته على عملية إعادة إعمار قطاع غزة، حيث عمل على إبطاء عملية إعادة الإعمار، وكان عدم كفاية الدعم المقدم من قبل الجهات المانحة عامل آخر مؤثر في عملية الإعمار، حيث لم يدفع سوى ٢٧% من المبالغ المتعهد دفعها وذلك في منتصف شهر أيار/مايو٢٠١٥، وكذلك منع الحصار دخول مواد البناء اللازمة لهذه العملية (الأونكتاد، ٢٠١٥، ص٢٠)، إضافة إلى عدم قدرة حكومة الوفاق تولي مهامها الحكومية بفاعلية في القطاع، ونذكر أنه حتى نهاية عام ٢٠١٥ لم يتمكن من العودة إلى منازلهم سوى ١٥% من العائلات المهجرة داخلياً (الأوتشا، ٢٠١٦، ص٨) وبالتالي باتت آفاق المالية العامة الفلسطينية قاتمة جراء الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية التي تعرض لها القطاع، والتي أدت إلى دمار واسع الانتشار طال البني التحتية والقدرة الإنتاجية وسبل المعيشة

المنارة للاستشارات
www.mar

ورأس المال البشري، ويتعين تخصيص مبالغ مالية ضخمة من موارد المعونة المحلية والأجنبية لإعادة بناء القطاع من أجل مجرد إعادة الاقتصاد إلى حالته التي كانت في الأصل ضعيفة، وذلك يجب أن يضافر مع جهود السلطة في العمل بالضوابط المالية وتنفيذ الإصلاحات التي تستطيع القيام بها في حال رفع القيود المفروضة (الأونكتاد، ٢٠٠٩، ص٧ وص٩). ولكن حتى عملية إعادة الإعمار لن تترك هذا الأثر الإيجابي الكبير على الاقتصاد، إذ في ظل اقتصاد يخضع لحصار وإغلاق شامل ويتسم بتآكل القاعدة الإنتاجية، فإن ضخ الأموال لتمويل الزيادة في الطلب المحلي نحو هذا الاقتصاد سيعمل على زيادة في الواردات وليس في الإنتاج المحلي، وفي حال تم ضخ الأموال لأغراض إعادة البناء والتأهيل الاقتصادي، سيبقى تأثير الحصار السلبي طاغياً على أي تأثير إيجابي على الاقتصاد، وسينعكس معظم التأثير على زيادة الواردات التي يتم استيراد جزء كبير منها من إسرائيل (الأونكتاد، ٢٠١٠، ص١٥).

ومن هنا، فإن رفع الحصار المفروض على قطاع غزة لبدء عملية الإعمار واستئناف الأنشطة الاقتصادية أمراً ضرورياً لتقليص العجز المرتفع ولضمان خروج مالية السلطة الفلسطينية من الأزمة.

٧. الاستثمار

التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي كالمؤشرات الاقتصادية الأخرى، تأثر بفترة الانتفاضة والإجراءات المتبعة من قبل الاحتلال وسياسة العقوبات الجماعية، كذلك تأثر بشكل سلبي عام ٢٠٠٧ حيث حقق التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي الفلسطيني نمواً سالباً في هذا العام وتراجع بنسبة ٢٢% مقارنة بالعام ٢٠٠٦، (موقع سلطة النقد الفلسطينية،

المنارة للاستشارات
www.mar

http://www.pma.ps/)، وكانت الأسباب في تحقيق هذا النمو السالب تعود إلى فرض إسرائيل سياسة الحصار الشامل وما تبعه من تدابير وإجراءات عملت على تدمير البني التحتية والأراضي الزراعية وغيرها، مما عمل على خفض الحافز الاستثماري أمام المستثمرين، وعمل على هروب رؤوس الأموال للخارج، وقد وصل التكوين الرأسمالي الإجمالي في قطاع غزة عام ٢٠٠٩ إلى ٤٦,٤ مليون دولار، وعاد للانتعاش مرة أخرى بسبب انتعاش قطاع الإنشاءات، وانخفض بعد ذلك ليصل إلى ١٠٠,٩ مليون دولار عام ٢٠١٣، وكان في السنوات ٢٠١٤-٢٠١٥ حوالي -٢٠٩,٦ و-٣٩,٢ مليون دولار على التوالي. وذلك بسبب استمرار الحصار المفروض على القطاع والعملية العسكرية الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عدة تقارير، ٢٠١٥ و٢٠١٦، ص١٥). ويمكن إجمال آثار الحصار على قطاع الاستثمارات في النقاط الآتية:

أ- زيادة التكاليف على التعاملات الناشئة بسبب القيود المفروضة على وصول الفلسطينيين إلى الأسواق المحلية والعالمية.

ب- تحول العديد من الأنشطة الاستثمارية بعيداً عن الزراعة والصناعة، في اتجاه قطاع السلع غير القابلة للتداول التجاري (الأونكتاد، ٢٠١٠، ص٤).

ج- إصابة المشاريع الاستثمارية بحالة من الشلل الكلي، وما ترتب عليه من هروب رؤوس الأموال المحلية للدول المجاورة بحصاً عن الاستقرار (الأغا وأبومدلله، ٢٠١١، ص١١٦١).

ونضيف أنه من أجل تحقيق حالة من الانتعاش في استثمارات القطاع العام والقطاع الخاص، يجب إزالة القيود المفروضة على حركة السلع والأيدي العاملة، وإعادة بناء البني التحتية والقاعدة الإنتاجية الفلسطينية بشكل عام،

المنارة للاستشارات
www.mar

وإزالة خطر العودة إلى فرض القيود لما له من أثر إيجابي على جذب وتشجيع الاستثمارات في القطاعين العام والخاص.

وعلاوة على ما سبق فإنه وبسبب غياب الدور الاستثماري الحقيقي للقطاع العام، فقد انحصرت النشاطات الاقتصادية بشكل عام في منشآت صغيرة ومبعثره، كما انحصرت في مؤسسات اقتصادية كونت أصولها الرأسمالية من خلال الوساطات التجارية والعقارية والخدماتية والربح عن الربح السريع وربح صفقات الاتصالات وسوق الأوراق المالية.

٨. القطاع المصرفي

ذكرنا في السابق أنه من آليات الحصار أن إسرائيل فرضت قيود على تحويل الأموال إلى البنوك في قطاع غزة وحظرت دخول الشيكل والعملات الأخرى، وأدت القيود المفروضة على نقل النقود إلى قطاع غزة إلى شلل فعلي للنظام المصرفي مما ألحق أضراراً فادحة بالاقتصاد، ويمكن تلخيص آثار الحصار الشامل على القطاع المصرفي بالنقاط التالية:

أ- خنق التجارة الخارجية، حيث تعقيد عملية التبادل اليومي للسلع والخدمات وزيادة تكاليف المعاملات.

ب- تقويض الثقة بالمصارف وتحول الأنشطة المالية في اتجاه قنوات غير رسمية وغير منظمة (الأونكتاد، ٢٠٠٩، ص٥).

ج- إضعاف كفاءة وربحية مصارف القطاع وزيادة حدة المخاطر التي تواجهها (الأونكتاد، ٢٠١٠، ص١١).

د- تقليص جهود سلطة النقد الفلسطينية في مكافحة تبييض الأموال (الأوتشا، ٢٠٠٩، ص٩).

المنارة للاستشارات
www.mar

وبالتالي شكل الحصار عائقاً أمام التجارة الخارجية والداخلية في القطاع مما انعكس بشكل سلبي على نشاط القطاع المصرفي وعمل على توجيه الأنشطة الاقتصادية المالية نحو القطاع غير الرسمي الغير خاضع لإشراف سلطة النقد الفلسطينية، وبذلك يجب العمل على إزالة هذه القيد المفروضة من قبل إسرائيل من أجل تحريك عجلة الاقتصاد والتنمية في قطاع غزة، فلا يمكن إغفال الدور الإيجابي للقطاع المصرفي في إعادة إنعاش اقتصاد غزة.

وهناك معضلة أخرى وتناقضاً في نشاطات الجهاز المصرفي الفلسطيني فمن ناحية فإنه قد توسع في منح القروض لقطاعات التجارة ومضاربات السوق المالي والعقارات والأراضي، وظل متشدداً في منحه لتسهيلات ائتمانية لقطاعات الزراعة والثروة الحيوانية والصحة والتعليم وغيره، ويضاف لذلك توظيف الجزء الأعظم من موجوداته خارج المناطق الفلسطينية.

٩. البني التحتية

تعرف البنية التحتية في المجال الاقتصادي بأنها كافة الخدمات والمرافق التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على الحياة الاقتصادية والتجارية، وتشمل شبكة الكهرباء وشبكات المياه والصرف الصحي التي سنقوم بالتركيز عليها، وشبكات الاتصالات وخدمات الإنترنت والتجارة الإلكترونية، وشبكة الطرق وحركة النقل والموانئ والمعابر والمطارات، بناء المدن الصناعية ومناطق التجارة الحرة، الاتفاقيات والتفاهمات الاقتصادية والتجارية، وتشريع القوانين والأنظمة الإدارية والمالية والقانونية (العودة والسيد أحمد، ٢٠٠٨، ص٣).

وفيما يلي أهم آثار الحصار المنعكسة على البني التحتية:

أ- بناءً على اتفاق أوسلو فإن قطاع الطاقة الفلسطيني يعتمد إلى حد كبير على استيراد الطاقة من إسرائيل، وفي عام ٢٠١٣ استوردت الأراضي

المنارة للاستشارات
www.mar

الفلسطينية الكهرباء من إسرائيل بتكلفة قدرها ٦٦٠ مليون دولار، وزوّدت إسرائيل قطاع غزة ب ٦٣% من استهلاكها من الكهرباء، ووفرت محطة الطاقة في غزة ٢٩%، ومصر ٨% من استهلاكها وذلك في نفس العام (الأونكتاد، ٢٠١٥، ص٩).

ب- أن حظر إسرائيل استيراد البنزين والديزل لأغراض تجارية أدى إلى قصور الواردات من الوقود في تغطية كافة احتياجات محطة الكهرباء، إذ لا تغطي الّا ٣٣-٤٦% من احتياجات محطة كهرباء غزة، وهو ما أثر على ساعات وصل الكهرباء، وكذلك الواردات من غاز الطهي لا تلبي الّا ما نسبته ٦٦% من الاحتياجات الأساسية، وذلك عام ٢٠١٠.

ج- أدى نقص الطاقة الناجم عن الحصار إلى تكبيد أصحاب الصناعات ومقدمي الخدمات تكاليف تصل إلى ٥٠% من دخلهم الشحيح عام ٢٠١٠ (الأونكتاد، ٢٠١٠، ص١١).

د- تدهور البنية التحتية المائية والخاصة بالصرف الصحي بسبب انعدام الصيانة الملائمة والتحديث الملائم للبنى التحتية، إضافة إلى تفريغ جزء كبير من المياه الجارية المعالجة في البيئة، وهو ما يزيد من تلوث البحر والطبقة الصخرية المائية تحت الأرض مما يسبب مشاكل صحية خطيرة. وتشير التقارير والتقديرات المحلية والأممية إلى أن نسبة تلوث المياه تصل إلى قرابة ٩٥%، ومما يجعلها غير صالحة للاستخدام البشري.

ه- تسبب الحصار بمحدودية توافر الموارد البنائية وقطع الغيار، ومنع من تشغيل وصيانة البني التحتية الخاصة بالمياه والصرف الصحي (الأوتشا، ٢٠٠٩، ص٤ وص٢١).

المنارة للاستشارات
www.mar

و- من ٢٠-٣٠% من شبكات المياه والصرف الصحي في قطاع غزة متضررة بسبب العملية العسكرية الأخيرة على القطاع (الأونكتاد، ٢٠١٥، ص١٤).

ز- عمل الحصار على استمرار تردي نوعية المياه في القطاع، إذ تم تدمير هياكل أساسية للمياه خلال العمليات العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة، واستمرار هذا الحصار قد منع عملية إعادة بناءها (الأونكتاد، ٢٠١٢، ص١٧).

وعليه، فإن إزالة الحصار وتطوير وتحديث وبناء البنية التحتية الفلسطينية وفي قطاع غزة خاصة سيعمل على زيادة حجم الاستثمارات، إذ تشكل حافزاً أمام الاستثمارات المحلية وتجذب الاستثمارات الخارجية في المجالات الصناعية والتجارية والخدمات وغيرها، وستؤدي إلى النهوض بقطاع التجارة الخارجية، كذلك تعزيز نوعية حياة المواطنين الفلسطينيين.

١٠. اقتصاد الأنفاق وتداعياته

ظهر اقتصاد الأنفاق للتخفيف من آثار الحصار، وقد بلغ الذروة خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣، حيث بلغ عددها ١٥٣٢ نفقاً تحت الأرض بين غزة ومصر، تمتد ١٢ كيلومتراً. ويذكر أن الأنفاق غير رسمية وخارجة عن سيطرة الحكومتين على جانبي الحدود، وعليه يمكن اعتبار الأنفاق اقتصاد سري غير منظم، وخلال فترة ازدهارها ما بين ٢٠٠٧-٢٠١٣ سمحت هذه الأنفاق باستيراد مجموعة من السلع التي كانت تضع إسرائيل قيود على استيرادها مثل واردات الوقود والغاز والإسمنت ومواد البناء والمواد الخام والبذور والأسمدة والأدوات الزراعية والمواد الحافظة ومواد التعليب وقطع الغيار(الأونكتاد، ٢٠١٥، ص٢٠). فقد كان يوجه نحو ثلثي النشاط الاقتصادي

المنارة للاستشارات
www.mar

تجاه استيراد هذه السلع، ويضاف أن اقتصاد الأنفاق محفوف بالمخاطر التي تهدد الحياة، فالعديد من الفلسطينيين قد لقوا مصرعهم أو أصيبوا في أحداث مختلفة من انهيار الأنفاق أو الضربات الجوية الإسرائيلية (الأونكتاد، ٢٠١٠، ص١٤). صحيح أن الأنفاق قد تم التوقف العمل بها في العام ٢٠١٣، الّا أننا نشير إلى أنها قد أدت إلى انخفاض في معدل التضخم في غزة عام ٢٠١١ مثلاً، وذلك بسبب توافر السلع المستوردة عبر الأنفاق، حيث أن المواد الغذائية الواردة إلى غزة من مصر، على الرغم من ارتفاع تكاليف نقلها، الّا أنها تعتبر أرخص من مثيلاتها المستوردة من إسرائيل بنسبة تتراوح بين ١٠% و١٥% (الأونكتاد، ٢٠١٤، ص٦).

وهناك العديد من السلبيات المرتبطة بالأنفاق، ومنها أنها حولت قطاع غزة إلى سوق استهلاكي فقط، وأدخلته في أزمة نقدية بسبب تصدير الأموال واستيراد السلع، وعملت على ارتفاع أسعار السلع والمواد التي يتم تهريبها، وكرست من عزلة القطاع عن العالم الخارجي، وعمقت من الانقسام والانفصال السياسي عن الضفة الغربية وغيرها (الأغا وأبومدلله، ٢٠١١، ص١١٧٠-١١٧١).

ومن هنا صحيح أن الأنفاق قد وفرت سلع معينة كانت غير موجودة أو مقيدة من قِبل الاحتلال قَبل وجود الأنفاق، الّا أنها لا تشكل بديلاً عن ضرورة استئناف حركة البضائع عبر المعابر الرسمية، حيث لم تستطع الأنفاق من إحداث تغيير في قطاع الصادرات أو حتى تزويد قطاع غزة بالمستوى المطلوب من الواردات المختلفة اللازمة لعملية إعادة بناء اقتصادها الإنتاجي. وعليه فقد عمقت تجارة الأنفاق من المفاهيم الاستهلاكية عوضاً عن المفاهيم الإنتاجية للمجتمع الغزي الذي يستهلك بالأصل أكثر مما ينتج.

المنارة للاستشارات
www.mar

ثالثاً: المؤشرات الاجتماعية

١. البطالة

إن المتتبع لتطور معدل البطالة في قطاع غزة يجد أنه بعد أن سجل معدلاً منخفضاً نسبياً يصل إلى ١٨,٩% عام ٢٠٠٠ لم يعد إلى هذا المستوى ولتاريخه، حيث ارتفع بعد ذلك بنسبة ١٠٠,٥% عام ٢٠٠٢ ووصل إلى ٣٧,٩% على أثر الانتفاضة الثانية وإجراءات الاحتلال وسياسات العقاب الجماعي التي اتبعتها إسرائيل التي عملت على مضاعفة معدل البطالة، وكان أعلى مستوى في السنوات اللاحقة قد تحقق عام ٢٠٠٨ وبلغ ٤٠,٦% وذلك بفعل الحصار الإسرائيلي الشامل ومنع انتقال الأفراد والعمال إلى إسرائيل، وبذلك ارتفع بنسبة ١١٥% مقارنة بالعام ٢٠٠٠، وحوالي ٣٧% مقارنة بعام ٢٠٠٧. ونذكر أن الانخفاض في معدل البطالة في السنوات اللاحقة يعود إلى انتعاش قطاع الإنشاءات وتخفيف حدة القيود، لكن بقي الارتفاع مسيطراً على هذا المعدل حتى وصل إلى المعدل الأعلى نسبياً خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥، وتحقق ذلك عام ٢٠١٤ حيث بلغ معدل البطالة فيها ٤٣,٩% بسبب تضييق الخناق على القطاع والعملية العسكرية الأخيرة ضده وتباطؤ اقتصاد الأنفاق وتوقف نشاط قطاعي النقل والبناء، ونشير أنه انخفض قليلاً عام ٢٠١٥ ليصل إلى ٤١% بسبب سياسة التخفيف التي اتبعتها إسرائيل (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٦، ص٧٩).

وحقيقة قد تعمق معدل البطالة بسبب القيود المفروضة على حركة الأيدي العاملة وعلى إعادة تخصيص رأس المال المنتج بين قطاع غزة والضفة الغربية، وانخفاض مستويات الاستثمارات الخاصة التي كان من الممكن أن تستوعب جزءاً لا بأس به من العمالة، كما أن والقيود المفروضة على حركة الصادرات والواردات كان لها دور أيضاً، حيث تعتبر الصادرات محظورة

المنارة للاستشارات
www.mar

بالكامل والواردات تواجه عوائق شديدة على استيراد مواد البناء وغيرها (العجلة والخضري، ٢٠١٦، ص٢٠)، وتشير التقديرات أنه يلزم تحقيق نمو سنوي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤,٥% من أجل استيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل، لذلك يجب العمل على رفع القيود الإسرائيلية، وإتاحة الوصول بقدر أكبر إلى الموارد الاقتصادية والطبيعية، من أجل التغلب على أزمة البطالة، وذلك لأن إزالة الحصار ستؤدي إلى (الأونكتاد، ٢٠١٤، ص٤):

أ- زيادة الاستثمار في القدرة الإنتاجية، وزيادة قدرة القطاع الخاص على خلق فرص عمل.

ب- تصحيح التشوه في أنماط الاستثمار، حيث أنها تنحاز إلى قطاع الخدمات على حساب القطاعات الإنتاجية المتميزة بكثافة العمالة.

نتفق مع ما سبق حول أن الحصار قد أثر سلباً على معدل البطالة، وحول تأثير إزالة الحصار على معدلات البطالة في القطاع ونضيف، أن الحصار سبب رئيسي وأساسي عمل على تفاقم معدل البطالة، إذ أنه قد أدى إلى تدمير البني التحتية وإضعاف قدرة مختلف القطاعات الاقتصادية على استيعاب الأيدي العاملة، وكذلك تدمير القاعدة الإنتاجية وهروب رؤوس الأموال وضعف دور القطاع الخاص وغيرها، فضلاً عن وجود أسباب أخرى لا تتعلق بالحصار الّا أنها أيضاً قد عمقت حدة مشكلة البطالة، منها عدم مواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل، والتبعية للاقتصاد الإسرائيلي والاختلالات الهيكلية، وتضخم فاتورة الأجور والرواتب في القطاع العام، وتهميش القطاعات المنتجة وكثيفة العمل، وانخفاض مستويات الأجور وغيرها. فمن هنا فجميع ما سبق قد فاقم من معدلات البطالة التي لها تأثير

المنارة للاستشارات
www.mar

سلبي قوي على مستويات المعيشة ومعدلات الفقر، وبذلك يجب إزالة الحصار المفروض على القطاع وتركيز الجهود من أجل تدعيم تشغيل العمالة لتخفيف حدة هذه الأزمة وارتفاع معدلات البطالة، سواء من السلطة أومن الأطراف المعنية والدول المانحة.

٢. الفقر

تتسم الأراضي الفلسطينية بارتفاع نسب الفقر فيها، وتختلف هذه النسب في قطاع غزة عن مثيلاتها في الضفة الغربية بسبب اختلاف العوامل السياسية والعقوبات الجماعية الإسرائيلية المتبعة وغيرها. ومن خلال مراجعة الإحصاءات الخاصة بمعدل الفقر في قطاع غزة، والتي نشير إلى أنها غير متوافرة لكافة السنوات في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نجد أن معدل الفقر خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١ لم ينخفض عن ٣٨%، وهو أعلى بحوالي ١٥,١٥% مقارنة بعام ١٩٩٨، وبلغ متوسط معدل الفقر خلال هذه الفترة حوالي ٣٨,٣٦%،وشهدت السنوات التالية تذبذبات في معدل الفقر صعوداً وهبوطاً، الّا أنه لم يعد إلى مستواه السابق عام ١٩٩٨، وهو ما يؤكد على حدة مشكلة الفقر في قطاع غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عدة تقارير، ١٩٩٨ و٢٠١١، ص٣١ وص٢١).

وعليه، كان للحصار أثر سلبي على مستويات المعيشة في قطاع غزة، فقد عمل على رفع مستوى الفقر وإبقائه مرتفعاً، وذلك للأسباب الآتية (الأونكتاد١، ٢٠١٢، ص١٦):

أ- تقلب وتراجع النشاط الاقتصادي.

ب- تدني مستويات الأجور للعاملين.

ج- خسارة فرص العمل نتيجة القيود الإسرائيلية المفروضة.

المنارة للاستشارات
www.mar

د- انخفاض قدرات التشغيل للقطاعين العام والخاص.

ه- الحرمان من الوصول إلى الموارد الطبيعية الفلسطينية.

ومن هنا لا يمكن تجاهل الأثر السلبي للحصار على مستويات المعيشة ورفع معدلات الفقر، الأمر الذي يتطلب إنهاء القيود المفروضة من قبل الاحتلال من أجل التمكن من تحقيق تنمية اقتصادية شاملة، وإيجاد اقتصاد فلسطيني منتج يوفر الحد الأدنى من احتياجات أفراده، بشكل ينعكس إيجابياً على مستويات المعيشة ويعمل على تحسينها، ويخفف من حدة مشكلة الفقر.

وتجدر الإشارة إلى أنه إذا كان ضرورة لوضع حد للتشوه الهيكلي في القطاع الاستثماري، أي العودة الحقيقية والقوية للقطاعات الإنتاجية التي تميز باستيعابها الكثيف لقوة العمل وإضافتها للقيم الاقتصادية الحقيقية كما ترى الأونكتاد فإن أحكام الضرورة تقتضي أيضاً تبني مشروع للدور المميز للقطاع العام صاحب الدول الأكبر في بناء الدول كما أثبتت التجارب التاريخية العالمية، وكذلك إقرار قوانين ولوائح من شأنها إقامة التوازن الاجتماعي من خلال إرساء أسس العدالة الاجتماعية القائمة على عدالة التوزيع وإعادة توزيع الدخل بين الشرائح والفئات المجتمعية.

٣. انعدام الأمن الغذائي

إن استمرار الحصار الشامل وانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع معدلات البطالة عرض شرائح واسعة من طبقات الشعب الفلسطيني للفقر وانعدام الأمن الغذائي، ويتحقق انعدام الأمن الغذائي حين لا يكون باستطاعة الناس الوصول إلى مأكولات آمنة ومغذية ومقبولة اجتماعياً من أجل الحفاظ على حياة صحية ومنتجة، أظهرت التقارير الدولية أنه عاني حوالي ٧٥% من سكان قطاع غزة عام ٢٠٠٩ من انعدام الأمن

المنارة للاستشارات
www.mar

الغذائي (الأونشا، ٢٠٠٩، ص٣). وفي عام ٢٠١٠ كان ٥٢% من عائلات القطاع يعانون من انعدام الأمن الغذائي، ونحو١٣% آخرين معرضين لانعدام الأمن الغذائي (الأونشا، ٢٠١١، ص١٠)، وفي العام ٢٠١٣ كان انعدام الأمن الغذائي مرتفعاً أصلاً حتى قبل العملية العسكرية على القطاع عام ٢٠١٤، ونذكر هنا أن ظروف قطاع غزة في انعدام الأمن الغذائي أسوأ من الضفة حيث لا تأمن ست أسر تقريباً من كل عشر أسر على أمنها الغذائي في قطاع غزة، مقابل أسرة من كل خمس أسر لا تأمن على أمنها الغذائي في الضفة الغربية. وبات انعدام الأمن الغذائي يؤثر في ٧٢% من الأسر، ونتيجة لذلك يضطر معظم السكان الاعتماد على المساعدات لتغطية احتياجاتهم الأساسية، فعدد اللاجئين المعتمدين على توزيع الغذاء من وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) ارتفع من ٧٢٠٠٠ عام ٢٠٠٠ إلى ٨٦٨٠٠٠ بحلول شهر مايو٢٠١٥ (الأونكتاد، ٢٠١٥ ص٦ وص١٢).

وترجع أسباب ارتفاع انعدام الأمن الغذائي إلى الحصار المفروض من قبل سلطات الاحتلال الذي ترك أثراً سلبياً على معدلات البطالة ومعدلات الفقر في القطاع، فضلاً عن سياسيات الاحتلال التدميرية وخاصة للأصول الزراعية، وكذلك تضخم أسعار المأكولات الأساسية.

استناداً لما سبق يتوجب تحقيق التنمية الزراعية وتعزيز أنماط الإنتاج والاستهلاك الزراعي والغذائي، واتخاذ التدابير اللازمة لتوفير احتياجات الأسر بأسعار مناسبة وملائمة للظروف المعيشية السائدة، وضرورة السعي والعمل على إزالة القيود التي تحول دون انسياب الحركة التجارية للسلع، وذلك من أجل ضمان تحقيق الأمن الغذائي في فلسطين ككل.

المنارة للاستشارات
www.mar

٤. أوضاع المرأة

ألقى التدهور الناجم عن الحصار بظلاله على المرأة الفلسطينية في قطاع غزة، فقد زادت أعباؤها وتدهورت أوضاعها من كافة مناحي الحياة المختلفة، وقد أثر الحصار على دور المرأة اقتصادياً ومشاركتها في سوق العمل، فعند مراجعة الإحصاءات الخاصة بمعدل بطالة المرأة من بين المشاركين في القوى العاملة للأفراد ١٥ سنة فأكثر في قطاع غزة نجد أنه يأخذ بالتزايد في معظم السنوات خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥، وأن السنوات التي حققت تراجعاً في معدلاتها يعتبر انخفاضاً لا يذكر، وبعد فرض الحصار الشامل على القطاع نرى أن معدل بطالة المرأة قفز من ٢٩,٧% عام ٢٠٠٧ إلى ٤٢,٨% عام ٢٠٠٨ أي بمعدل ٤٤%، ونشير أن معدل بطالة المرأة قد تزايد بعد ذلك في معظم السنوات حتى حقق معدلاً مرتفعاً يعد الأعلى خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥ ويقدر بحوالي ٦٠% عام ٢٠١٥(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،٢٠١٦، ص٧٩).

وبالتالي مع استمرار الحصار وتدني القيمة الشرائية للنقود وازدياد معدلات البطالة بدأ الإنهاك يدب في أوصال الأسر الفلسطينية، فقد بدأ الفقر المدقع يمس شرائح جديدة في المجتمع، وزيادة التزامات الأسر الفلسطينية شكلت عبئاً على المرأة، في ظل هذه الظروف وبناءً على ذلك تتلخص آثار الحصار الشامل على المرأة في الآتي:

أ- خروج النساء للبحث عن سبل لتخفيف هذه الأزمة الخانقة.

ب- الأثر السلبي على العلاقات الاجتماعية الأسرية نتيجة محدودية مصادر الدخل بل وانقطاعها وتراكم الديون.

المنارة للاستشارات
www.mar

ج- الأثر السلبي على علاقات النساء بأولادهن وأزواجهن، هذا بالإضافة إلى لجوء بعض الأسر لتزويج بناتهن مبكراً للتخلص من مصروفهن، وتوجه البعض من الرجال للبحث عن شريكة منتجة للأجر (نزال، ٢٠٠٨، ص٢٨).

د- تدهور أوضاع النساء المعيشية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية، قد زادت الأعباء عليها (شمعون وآخرون، ٢٠٠٩، ص٦).

ه- تزايد العنف ضد المرأة، حيث دفع الحصار بالأسر الغزية إلى تبني آليات مواءمة مع أزمات متعددة مثل انقطاع الكهرباء وتلوث المياه ونقصان الوقود، مما وضع ضغوطات عدة على العلاقات داخل هذه الأسر (الزيان، ص٣، ٢٠١٢).

و- تتركز مشاركة النساء في القطاع غير النظامي ونطاق ضيق في القطاع النظامي، وذلك بسبب التشوهات البنيوية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني ككل (الأونكتاد، ٢٠١٤، ص١٠).

ز- ٧٥% من الطالبات يعانين من عدم التركيز بسبب الهواجس المرتبطة بالحصار والانقسام (أبومدلله، ٢٠١٤، ص١٠٢٠).

ومن خلال ما سبق تتضح لنا صورة واقع ومعاناة المرأة في ظل الظروف السائدة في قطاع غزة، وأنه وبسبب وضع السوق ومعاناته الدائمة من الأزمة قد تقلص دور المرأة في النشاط الاقتصادي، وبالتالي يجب بذل كل الجهد من أجل تمكين المرأة من المشاركة في النشاط الاقتصادي وتثمير دورهن كمصدر بشري بالغ الأهمية والحيوية في عملية التنمية المجتمعية، وزيادة التوعية وتقديم الحماية تجاه العنف ضد المرأة، فضلاً عن ضرورة المساواة بين الجنسين.

المنارة للاستشارات
www.mar

٥. الصحة

عمل الحصار على تدمير وضعف البني الصحية كالمواد والتجهيزات الطبية من أدوية وأجهزة ومستلزمات طبية، وإضافة إلى ضعف الإمكانات بسبب الحصار فإن للعدوان العسكري نصيب من هذا الضعف، حيث أفادت دراسة أنه في الاعتداء الأخير عام ٢٠١٤ على قطاع غزة تضررت ١٥ مستشفى و٤٥ مركز للرعاية الصحية (الأونكتاد، ٢٠١٥، ص١٤)، مما جعل القطاع الصحي عاجز عن تقديم الخدمات الطبية والحيوية بالشكل المطلوب.

ويمكن حصر آثار الحصار الشامل على قطاع الصحة بالنقاط التالية (موقع وزارة الصحة، http://www.moh.gov.ps/):

أ- تأثر أعمال الصيانة والترميم في مختلف المرافق الصحية جراء عدم إدخال مواد البناء الأساسية واللازمة لعملية التطوير وإعادة البناء.

ب- حرمان المرضى من فرص العلاج في الخارج والوصول إلى مستشفيات خارج قطاع غزة، بسبب القيود والتعقيدات على الإجراءات من قبل الاحتلال.

ج- أدى النقص في ساعات وصل الكهرباء المرتبطة بتقليص الوقود المورد من إسرائيل إلى الاعتماد على المولدات الكهربائية في المستشفيات ومراكز الصحة، حيث أفادت وزارة الصحة أنه تم استهلاك حوالي ٧٠٠ ألف لتر شهرياً وذلك عام ٢٠١٤، أضف إلى ذلك خطر تعطل المولدات وشح قطع الغيار اللازمة لها.

د- حرمان المرضى من الخدمات الجراحية والتشخيصية لعشرات من الوفود الطبية من مختلف دول العالم.

المنارة للاستشارات
www.mar

ه- نفاذ بعض الأصناف من الأدوية وتراجع الأرصدة الدوائية، ففي عام ٢٠١٣ تراجعت الأرصدة الدوائية بنسبة ٣٠%، وتم نفاذ حوالي ٤٦٠ صنف من المستهلكات الطبية في نفس العام، وفي عام ٢٠١٤ تم نفاذ ٢٨% من قائمة الأدوية الأساسية.

وبناء على ما سبق فقد خلف الحصار نظام صحي مليء بالتحديات يتسم بضعف وشح المنشآت والأجهزة الطبية والأدوية، ناهيك عن العملية الشاقة والغير آمنة والغير مضمونة التي يجب أن يجتازها المرضى المحتاجين إلى علاج خاص خارج قطاع غزة للحصول على رخص المغادرة، وتوقف بناء المستشفيات أو تطويرها، فضلاً عن أزمة الكهرباء وتأثيرها السلبي على المرضى والقطاع الصحي ككل، وبالتالي لا شك أن وضع نهاية للحصار والقيود المفروضة على القطاع ستنعكس إيجابيا على منظومة العمل الصحي وترفع من مستواه.

٦. التعليم

انعكست سياسة الحصار الشامل والاعتداءات العسكرية الإسرائيلية سلباً على قطاع التعليم في غزة، حيث كان لها أثر على المؤسسات التعليمية والطلبة، وحتى الهيئة التدريسية، وكمثال نذكر هنا أنه في عام ٢٠١٤ وبسبب العملية العسكرية الإسرائيلية التي كانت الأعنف ضد القطاع، تم تدمير ٢٦ مدرسة بالكامل، و١٢٢ مدرسة قد تضررت بشكل جزئي، وكما ذكرنا في السابق فإن عدم اتخاذ عملية إعادة الإعمار مجراها الصحيح إلى هذه اللحظة قد أثر وعمق من الآثار السلبية على التعليم في قطاع غزة (الأونكتاد، ٢٠١٥، ص١٤).

المنارة للاستشارات
www.mar

ويمكن إجمال آثار الحصار على قطاع التعليم في النقاط التالية (صافي، ٢٠١٢، ص٥):

أ- الأثر السلبي على مؤسسات التعليم العالي بقطاعاتها المختلفة من هيئة تدريسية وطلبة.

ب- عزل المؤسسات التعليمية في قطاع غزة عن مثيلاتها في الدول العربية والأجنبية، وانخفاض المشاركة في المؤتمرات الدولية والعربية وحتى الإقليمية.

ج- تراجع البحث العلمي وضعف تزويد المكتبات الخاصة بالجامعات بالمصادر والمراجع اللازمة للبحث العلمي والتدريس.

د- عدم دخول المواد الكيميائية وغيرها اللازمة للمختبرات العلمية في مؤسسات التعليم العالي.

ه- نقص التحصيل العلمي للطلبة وإصابتهم بالتشتت وضعف التركيز وصعوبة تنظيم الوقت بسبب استمرار انقطاع التيار الكهربائي.

و- تراجع التمويل الموجه نحو قطاع التعليم مما أثر سلباً على تطوير البني التحتية والعمرانية الخاصة بمؤسسات التعليم العالي.

ز- منع معظم الطلاب من الذهاب إلى جامعات خارج قطاع غزة، نظراً للقيود الصارمة المفروضة من قبل إسرائيل بشأن السماح بمنح التراخيص للخروج من غزة، إضافة إلى الفتحات المحدودة لمعبر رفح (الأوتشا، ٢٠٠٩، ص٤)، ففي عام ٢٠١٥ تم فتح معبر رفح ٣٢ يوماً فقط (الأوتشا، ٢٠١٦، ص١٢).

وعليه، فإنه يجب إزالة الحصار الشامل المفروض على القطاع من أجل توفير الدعم الكافي لمؤسسات التعليم المختلفة، وإتاحة بناء وإعادة إعمار

المنارة للاستشارات
www.mar

المدارس المهدمة وتحسين البني التحتية الخاصة بها، وتعزيز التواصل بين المؤسسات التعليمية الفلسطينية ونظيرتها في الدول العربية والأجنبية، وكذلك تسهيل الإجراءات الخاصة بالطلاب الراغبين بالدراسة في الخارج، وبشكل عام فإنه يجب تطوير البرامج التعليمية وربط التعليم بمتطلبات المجتمع وسوق العمل، وتحسين التطوير المهني، من أجل تدعيم رأس المال البشري والتقليل من معدلات البطالة بين الخريجين.

رابعاً: النتائج والتوصيات

النتائج:

١- إن السياسة المتبعة من قبل الاحتلال والمتمثلة في الإغلاق والحصار أدت إلى تردي الأحوال المعيشية الفلسطينية.

٢- لقد عمل الحصار المفروض على قطاع غزة على تدهور غالبية صور النشاط الاقتصادي والتجاري.

٣- ترك الحصار أثر سلبي على الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه، وكذلك على القطاعات الإنتاجية والبني التحتية.

٤- زاد الحصار الإسرائيلي من اعتماد قطاع غزة على المساعدات لتأمين سبل الرزق والحياة.

٥- إن فرض قيود على حركة البضائع أدى إلى إضعاف قطاع الصادرات في قطاع غزة.

٦- حال استمرار وجود حصار قطاع غزة دون تحقيق إعادة الإعمار، وعمل على تراجع كبير في النمو والتنمية في قطاع غزة.

المنارة للاستشارات
www.mar

٧- تأثرت معدلات البطالة والفقر الخاصة بقطاع غزة بالحصار الإسرائيلي حيث عمل على زيادتها وفاقم من حدتها، وتراجع مستوى التعليم والصحة.

٨- منع الحصار قطاع الاستثمار بشقية العام والخاص من قيامه بدوره الأساس والحيوي في تحقيق التنمية الاقتصادية ودعم الاقتصاد الوطني.

٩- كان الآثار السلبية للحصار دور في تراجع الصادرات والأنشطة التجارية ككل وما ارتبط بذلك من تعزيز للعجز الحاصل في الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

١٠- لم يستطع القطاع المصرفي بالقيام بالدور المنوط به في الاقتصاد من تحريك عجلة النمو والتنمية الاقتصادية بسبب عزوفة عن دعم القطاعات الإنتاجية.

١١- أدى الحصار المفروض على قطاع غزة وترافق ذلك مع الانقسام وتراجع دور القطاع العام والخاص إلى رفع معدلات البطالة وخاصةً في صفوف الشباب والخريجين منهم.

١٢- كان للواقع المفروض على قطاع غزة من حصار وانقسام واعتداءات عسكرية الأثر السلبي على مستويات المعيشة للمواطنين حيث ارتفعت معدلات الفقر وزادت الفئات المعرضة للإصابة بالفقر وهذا ما انعكس على نسبة الأفراد المتلقيين للمساعدات من المؤسسات الدولية والتي تصل إلى ٨٠% من عدد السكان.

التوصيات:

١- اتخاذ التدابير اللازمة لكسر الحصار الصارم المفروض على قطاع غزة.

المنارة للاستشارات
www.mar

٢- ضرورة تمكين المسئولين عن رسم السياسات العامة الفلسطينية من استخدام أدوات السياسة الاقتصادية كاملة من أجل وضع الاقتصاد الفلسطيني على مسار الانتعاش والنمو المستمر.

٣- ضرورة وجود حكومة موحدة في الضفة الغربية وقطاع غزة ذات صلاحيات كاملة من أجل إقامة شراكات ثنائية ومتعددة مع المانحين لإعادة الإعمار ورفع الحصار وإعادة تأهيل البني التحتية الخاصة بقطاع غزة.

٤- بذل جهود إقليمية جادة لتحديث الإجراءات على المعابر الحدودية وتوحيد الجوانب القانونية والفنية للرسوم الجمركية من أجل خلق نظام نقل يتسم بالكفاءة لخدمة الأنشطة التجارية الإقليمية.

٥- ينبغي بذل الجهود الهادفة إلى إعادة إنشاء الشبكات التجارية والإنتاجية بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

٦- أعمال اتفاق التنقل والعبور الموقع مع إسرائيل عام ٢٠٠٥.

٧- أن يسمح للسلطة الفلسطينية باستخدام وتطوير حقول الغاز الطبيعي من أجل حل أزمة قطاع الطاقة.

٨- بذل الجهود اللازمة لتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين.

المنارة للاستشارات
www.mar

المراجع:

١- الأونشا، بين الجدار والسندان الأثر الإنساني للقيود الإسرائيلية على الوصول إلى الأراضي والبحر في قطاع غزة، الأمم المتحدة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الأراضي الفلسطينية المحتلة، برنامج الأغذية العالمي، تقريري خاص، آب/أغسطس ٢٠١٠.

٢- الأونشا، تخفيف الحصار تقييم الأثر الإنساني على السكان في "قطاع غزة"، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الأراضي الفلسطينية المحتلة، تقرير خاص، آذار/ مارس، ٢٠١١.

٣- الأونشا، حياة مجزأة نظرة عامة على الوضع الإنساني في عام ٢٠١٥، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الأراضي الفلسطينية المحتلة، حزيران ٢٠١٦.

٤- الأونشا، محاصرون التأثير الإنساني لعامين من الحصار على قطاع غزة، الأمم المتحدة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الأراضي الفلسطينية المحتلة، تقرير خاص، القدس- فلسطين، آب ٢٠٠٩.

٥- الأونكتاد، الاقتصاد الفلسطيني الذي مزقته الحرب: المعونة والتنمية وتكوين الدولة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأمم المتحدة، ٥أبريل، ٢٠٠٦.

٦- الأونكتاد، تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة السابعة والخمسون، جنيف، ١٥-٢٨ أيلول/ سبتمبر، ٢٠١٠.

٧- الأونكتاد، تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، مؤتمر الأمم

المنارة للاستشارات
www.mar

المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة السادسة والخمسون، جنيف ١٤-٢٥ أيلول/ سبتمبر، ٢٠٠٩.

٨- الأونكتاد، تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة الحادية والستين، جنيف ١٥-٢٦ أيلول/ سبتمبر، ٢٠١٤.

٩- الأونكتاد، تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة الثانية والستين، جنيف، ١٤-٢٥ أيلول/ سبتمبر، ٢٠١٥.

١٠- الأونكتاد، تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة التاسعة والخمسون، جنيف، ١٧-٢٨ أيلول/ سبتمبر، ٢٠١٢.

١١- الأونكتاد١، الاقتصاد الفلسطيني: وضع سياسات الاقتصاد الكلي والتجارة في ظل الاحتلال، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، ٢٠١٢.

١٢- البنك الدولي، مذكرة البنك الدولي الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة، ٢٠٠٧ http://www.worldbank.org/.

١٣- جمعية التنمية الزراعية (الإغاثة الزراعية الفلسطينية، البعد القانوني للحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، نشرة خاصة، نحو مستقبل أفضل للمجتمع المدني في فلسطين من خلال مشاركة أوسع في مجالات الحياة العامة، الممول من/ مؤسسة التعاون الإسباني "AECID".

المنارة للاستشارات
www.mar

١٤- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني، ٢٠١٤، رام الله- فلسطين، أيار/ مايو ٢٠١٥.

١٥- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني، ٢٠١٥، رام الله- فلسطين، أيار/ مايو ٢٠١٦.

١٦- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفقر في الأراضي الفلسطينية (كانون ثاني- كانون أول، ١٩٩٨)، رام الله- فلسطين، ١٩٩٨.

١٧- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفقر في الأراضي الفلسطينية تقرير النتائج الرئيسية للأعوام ٢٠٠٩-٢٠١٠، رام الله- فلسطين، ٢٠١١.

١٨- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح الفقر في الأراضي الفلسطينية (كانون أول، ٢٠٠٣)، تقرير النتائج الرئيسية، رام الله – فلسطين، ٢٠٠٤.

١٩- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية التقرير السنوي: ٢٠١٥، رام الله –فلسطين، إبريل ٢٠١٦.

٢٠- خالد صافي، ملخص ورقة عمل: "أثر حصار قطاع غزة على قطاع التعليم العالي الفلسطيني"، مقدمة ل: مؤتمر "الحصار على قطاع غزة: تقييم الآثار واستراتيجيات المواجهة"، بال ثينك للدراسات الإستراتيجية، غزة- فلسطين، ٢٢ أكتوبر ٢٠١٢.

٢١- رائد حلس، فجوة الموارد المحلية وطرق تمويلها في الاقتصاد الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة- فلسطين، ٢٠١٣.

٢٢- ريما نزال، الحال الغزاوي الجديد والمرأة الفلسطينية، مجلة تسامح، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، العدد العشرون، السنة السادسة، آذار ٢٠٠٨.

٢٣- سلمان الديراوي، العلاقات الاقتصادية الفلسطينية والعوامل المؤثرة في تطويرها في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية –آفاق مستقبلية-، مجلة

المنارة للاستشارات
www.mar

جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، العدد السادس، غزة- فلسطين، يناير ٢٠١٤.

٢٤- سمير أبومدلله، آثار الحصار والانقسام والتكوين الاقتصادي والاجتماعي لقطاع غزة على المشروع الوطني الجمعي الفلسطيني، مجلة كلية الآداب، جامعة حلوان العدد ٣٥، يناير ٢٠١٤.

٢٥- صلاح العودة ورزق السيد أحمد، دراسة بعنوان البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني، ٢٠٠٨.

٢٦- عبد الفتاح نصرالله، التجارة الخارجية الفلسطينية -تحليل ورؤية نقدية، إدارة الدراسات والتخطيط، إصدار رقم -٧-، يونيو٢٠٠٣.

٢٧- غيشاه (مسلك)، تحت الخط الأحمر دمار البني التحتية في غزة، مسلك مركز للدفاع عن حرية الحركة، فلسطين، آب ٢٠٠٩.

٢٨- فاروق دوّاس، آثار العقوبات الجماعية على البني الاقتصادية الفلسطينية، مجلة رؤية، العدد الحادي عشر، فلسطين، آب ٢٠٠١.

٢٩- فاروق دوّاس، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للحصار على قطاع غزة على ضوء مؤتمر باريس الاقتصادي، مجلة تسامح، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، العدد العشرون، السنة السادسة، آذار ٢٠٠٨.

٣٠- مازن العجلة وإيمان الخضري، بطالة الشباب في قطاع غزة تطورها- خصائصها- سبل علاجها، قراءات إستراتيجية، مركز التخطيط الفلسطيني، السنة الثامنة، العدد الثامن عشر، مارس، غزة- فلسطين، ٢٠١٦.

٣١- مازن العجلة، تقرير حول تطورات إعادة إعمار قطاع غزة، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، السنة الحادية عشر، العدد ٤٢-٤٣، يوليو-أكتوبر، ٢٠١٤.

المنارة للاستشارات
www.mar

٣٢- مازن العجلة، حصار المحاصر "تطور سياسة إغلاق معابر قطاع غزة التجارية وتداعياتها"، قراءات إستراتيجية، مركز التخطيط الفلسطيني، السنة الرابعة، العدد التاسع، ٢٠١١.

٣٣- مازن العجلة١، مستقبل التنمية في ظل الحصار، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، السنة الثامنة، العدد ٢٩، غزة- فلسطين، ٢٠١١.

٣٤- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تقرير حول أثر سياسة الإغلاق على الصادرات الزراعية في قطاع غزة، ٩يونيو، ٢٠١١.

٣٥- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، ظاهرة ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة في قطاع غزة خلال الفترة ٢٠٠٧/١٠/٣١ - ٦/١٢، رام الله - فلسطين، نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٧.

٣٦- موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات، http://www.pcbs.gov.ps/.

٣٧- موقع سلطة النقد الفلسطينية، البيانات التراكمية، http://www.pma.ps/.

٣٨- موقع وزارة الصحة، http://www.moh.gov.ps/.

٣٩- هبة الزيان، ملخص ورقة عمل: "أثر حصار قطاع غزة على المشاركة السياسية للمرأة"، مقدمة ل:مؤتمر "الحصار على قطاع غزة: تقييم الآثار واستراتيجيات المواجهة"، بال ثينك للدراسات الإستراتيجية، غزة- فلسطين، ٢٢ أكتوبر ٢٠١٢.

٤٠- هداية شمعون وآخرون، بحث حول تحديد أولويات قضايا النساء في قطاع غزة، مركز شؤون المرأة، غزة- فلسطين، سبتمبر ٢٠٠٩.

٤١- وفيق الأغا وسمير أبومدلله، اقتصاد الأنفاق بقطاع غزة: ضرورة وطنية!! أم كارثة اقتصادية واجتماعية، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد ١٣، العدد ١، غزة- فلسطين، ٢٠١١.

المنارة للاستشارات
www.mar